مجلة أبعاد
مجلد 11، العدد 01 (خ)، 2024
ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

# استمرار مبادئ التوتاليتارية في الديمقراطية الليبرالية المعاصرة

## *The persistence of totalitarian principles in contemporary liberal democracy*

مساهل فاطمة Messahel Fatma*
فلسفة
المدرسة العليا للأساتذة عمور أحمد وهران– (الجزائر)
messahelfatma83@gmail.com
**********;

| تاريخ الإرسال: 2024/04/01 | تاريخ القبول: 2024/07/29 | تاريخ النشر: 2024/08/04 |
|---|---|---|

**الملخص:**

يرى "كلود روسو" و"كلود بولان" و"كلود لوفور" أن التوتاليتارية تعني توسيع ملكية الدولة والسلطة من جهة، وهي بالإجماع نوع من الاستبداد والطغيان السياسي، هي نظام ينشأ عندما لا تكون لسلطة الدولة حدود، وترمي بكل ثقلها على الأفراد، بغية ضمان الرقابة العامة عليهم، وحتى يتحقق هذا الأمر يجب أن تهيمن الحكومة على الاقتصاد وتعزز هذه السيطرة بالوسائل التكنولوجية وبالقمع البوليسي على الجماهير .

إن النظام اللبيرالي هو النظام الذي يؤمن بتحقيق الفردانية والحرية عن طريق الاقتصاد وفي رأيهم هذه المبادئ لا تؤدي ولا تنحرف إلى النظام التوتاليتاري لكن ما يحدث في حقيقته هوالعكس، لأن في رأيهم الاقتصاد هو الذي يقضي على الحرية والمساواة في النظام يأخذ أبعاد: أهمها المساواة تكون بين المتبادلين في هذه النقطة يقول "مونتسكيو": "التجارة هي مهنة الرجال المتساوين" لكن في حقيقة هذه المساواة من خلال الممارسة يسعى كل طرف للتميز والتغلب على الأخر وأن يربح منه بأقصى درجة وهذا الجو موجود في المنافسة الاقتصادية المشحون بالأنانية والتنافس والغلبة، تتغذى وتنمو من خلاله التوتاليتارية .

الكلمات المفاتيح: الفردانية؛ السلطة التوتاليتارية؛ الإقتصاد؛ الطغيان؛ الديمقراطية الليبرالية

**Abstract:**

"Klaud rusu", "Klaud Bolan" and "Klaud Lofur" see that totalitarianism means the expansion of state ownership and authority, it is a kind of despotism and political tyranny, it is a system that arises when there are no state ownership's limits, throwing all weight at the people in order to ensure public control over them, and until this accomplished, the government must dominate on the economy and enhance this control by technologies and by police repression of the masses.

* المؤلف المراسل: fgtguy@gmail.com

Liberal system is a system that believe in achieve individuality and freedom through economy, in their point of view these principles don't lead and don't deviate into the totalitarian system, but what is actually happening is opposite, because in their view economy kills freedom, and equality in system takes take the most important dimensions equality occurs between mutual, in this point Montesquieu: (claims business is a profession of equal men.) But, in fact this equality through practice, each party strives for excellence and overcoming the other, and to profit from it to the fullest degree, and these atmosphere exists in economic competition charged with selfishness and competition and dominance, it feeds and grows through it totalitarianism

Key words: Individualism; totalitarian power; economics, tyranny, Democracy Liberalism

## 1. مقدمة:

إنّ التوتاليتارية Totalitarism، لفظة مشتقة من الفعل اللاتيني Totalitas، أي الكل أو الامتلاء، وهي نظام المجتمع المغلق وشكل من أشكال الحكم الشمولي السياسي للطغيان Terranie بحيث ينعدم على مستواه القانون والنّظام، وتكون السلطة في يدّ رجل واحد، فالشمولية هي إحدى طرق الحكم وفي أغلب الكتابات السياسية تكون مقابلة للديمقراطية، وهي باختصار تعني نظام سياسي يُسيطر فيه حزب واحد فقط على الحياة السياسية في الدولة ولا يسمح بوجود معارضة أو تداول سلمي للسلطة، فهي مرتبطة ارتباطًا وثيقا بوجود نظام بوليسي قوي يعتمد على القمع والإرهاب ويتدخل في الشؤون الخاصة للأفراد كما يمنع ويضع حد لحرية التعبير عن الرأي، ويُسيطر تمامًا على وسائل الإعلام وكافة النشاطات السياسية(Gentile 2005, 107-109)

وكان أول ظهور لهذا المفهوم، في ربيع 1923 بايطاليا تحت إدارة موسوليني، عندما بدأت بوادر وإرهاصات الديكتاتورية الفاشية آنذاك، كما أكدّ أحد المرشحين الفاشيين المؤيدين والمتبنين للنظام التوتاليتاري في نوفمبر 1923 "أموندولا" أن: « الميزة الأساسية للحركة الفاشية، التي سيؤكد عليها، مؤرخو المستقبل هي الروح "التوتاليتارية".» .Dominique) (262 ,1979، وخاصة عندما ظهرت الممارسات القمعية للفاشية، ضد المتظاهرين والصحفيين والكتاب عمومًا .

أعلن موسوليني في 22 جوان 1925 عن تبنّيه لمبادئ التوتاليتارية بقوله:" إرادتنا التوتاليتارية التي لا تقهر أبدًا "(Dominique. 1979, 262-263) وبالتالي فالتوتاليتارية كهدف يسعى إلى تحقيقه .

كما يؤكد "برودني " Brudny أن أول ظهور للتوتاليتارية كان في صفوف المعارضين للفاشية في إيطاليا .

وعليه، فالشمولية ذات صبغة استبدادية ظهرت في القرن العشرين، وهي منحدرة من الفاشية ففي الدولة الشمولية لا يوجد معنى للفرد، ولا يعرف هذا الأخير إلا من خلال علاقته بالمجموع "الشعب"أو "الأمة "، فتصبح الدولة مطلقة، ويتم عسكرتها لتأمين الإرهاب والتمكن من الهيمنة على الأفراد (Arone, Démocratie et totalitarisme 1965, 105) ومن أشهر الأمثلة التاريخية على تجارب الحكم الشمولي هما: (الحزب النازي في ألمانيا والحزب الشيوعي في روسيا، وهذا ما جعل الشمولية) ترتبط بالطغيان .

وقد أشار" كارل فريدريش" و"ريمون أرون" إلى خمس صفات أساسية تميّز النظام الشمولي منها: أنه حزب وحيد يراقب جهاز الدولة، يديره رئيس ذو كرزمة خاصة، نظام يتميز بالطغيان أي نظام يعطي لطرف واحد الصلاحية الاحتكارية للنشاط السياسي، نظام إيديولوجي لكل حزب شمولي مُسيطر له إيديولوجية خاصة، كما يتميز باحتكار وسائل الاتصال الجماهيرية ووسائل الإقناع المتمثل في جميع وسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزيون والصحافة ...الخ، بالإضافة إلى إدارته المركزية للاقتصاد،ومع سقوط الأنظمة التوتاليتارية كالفاشية والنازية إلا أن بذورها مستمرة في الأنظمة المعاصرة كالنظام الديمقراطي الليبرالي المعاصر وحتى في مفهوم العولمة ...الخ

نجد العديد من الفلاسفة والمفكرين أمثال "كلود روسو" Claude Rousseau، وكلود لوفر Claude Lefort اللذين نظروا ل مفهوم الديمقراطية في القرن العشرين بالإضافة إلى كلود بولان Claude Polin، فالديمقراطية في نظرهم ستتولى وتتكفل بتنظيم حياة الناس سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، **لكن الاختلاف الموجود بين الفلاسفة والمفكرين كان حوله فهمهم لمعنى الديمفراطية من جهة وكيف مُورست أو سَتمارس من جهة أخرى ؟وكيف تتحول الديمقراطية إلى نظام شمولي أو بالأحرى ديمقراطية بمبادئ توتاليتارية أو ديمقراطية حاملة لبذور التوتاليتارية ؟**

**أهمية الموضوع**

- تسليط الضوء على كيفية استمرار الأنظمة الشمولية التي دمرت العالم كالنازية ألمانيا والفاشية في إيطاليا وروسيا وهذا تحت الغطاء الاقتصادي الجديد العولمة في شقيها الديمقراطي الليبرالي، كما نعلم أن الدول القوية اقتصاديا مسيطر سياسيا لأن الاقتصاد هو الذي يحرك الجانب لسياسة .

- توضيح تراجع القيم الإنسانية أو مكانة الإنسان في هذا مقابل تطور التقنية .

- تبين كيف يحمل الجانب الاقتصادي في ثناياه بذور التوتاليتارية ويتجلى في المنافسة بين الأفراد والمؤسسات وحتى بين الدول التنافس من أجل إلغاء الأخر التغلب على الأخر أنانية المنافس ...الخ هذه مبادئ التوتاليتارية .

## 1- استمرار النظام التوتاليتاري في الديمقراطية الليبرالية

### 1-1 تفسير كلود روسو:

فسّر "روسو" الديمقراطية بالبعد المادي (التفسير الاقتصادي) من جهة، وكيف تطورت هذه الديمقراطية إلى المفهوم التوتاليتاري (التحول إلى النظام التوتاليتاري) .

يرى "كلود روسو"أن التوتاليتارية تعني توسيع ملكية الدولة والسلطة من جهة، وهي بالإجماع نوع من الاستبداد والطغيان السياسي، هي نظام ينشأ عندما لا تكون لسلطة الدولة حدود، وترمي بكل ثقلها على الأفراد، بغية ضمان الرقابة العامة عليهم، وحتى يتحقق هذا الأمر يجب أن تهيمن الحكومة على الإقتصاد (تسيطر على عملية الإنتاج والتوزيع) وتعزز هذه السيطرة بالوسائل التكنولوجية وبالقمع البوليسي على الجماهير ((Claude Polin et Claude Rousseau 1981, 211، يرى "كلود روسو " أن السياسة بعيدة كل البعد عن القمع والشر بكل أنواعه وإنما يعود إلى العنف الاقتصادي فهو يقول: « ليست السياسة تتصف بالعنف ولكن الاقتصاد » (Claude Polin et Claude Rousseau 1981, 213)

إن النظام اللبيرالي هو النظام الذي يؤمن بتحقيق الفردانية والحرية عن طريق الاقتصاد وفي رأيهم هذه المبادئ لا تؤدي ولا تنحرف إلى النظام التوتاليتاري لكن ما يحدث في حقيقته هو العكس، لأن في رأيه الاقتصاد هو الذي يقضي على الحرية والمساواة في النظام تأخذ أبعاد أهمها: المساواة تكون بين المتبادلين في هذه النقطة يقول "مونتسكيو": "التجارة هي مهنة الرجال المتساوين" لكن في حقيقة هذه المساواة من خلال الممارسة يسعى كل طرف للتميز والتغلب على الأخر، وأن يربح منه بأقصى درجة (في هذه الحالة تتحقق وتتجسد

اللامساواة) وهذا الجو موجود في المنافسة الاقتصادية المشحون بالأنانية والتنافس والغلبة، تتغذى وتنمو من خلاله التوتاليتارية (وعليه الاقتصاد هو السبب الرئيس والكاف لنشوء النظام التوتاليتاري) .

أما الوجه الأخر في نظر "كلود روسو" للديمقراطية الغربية تفرض على كل فرد أن يكون مثل الأخر متساو معه فقط ولا يتميز عنه، لكن هذه المساواة تتحقق فقط في مجال واحد هو مجال العمل (ساعات العمل فقط).

ترى الدولة أن المجال الاقتصاد هو المجال الوحيد للمساواة بين الأفراد، لكن طبيعة المجال الاقتصادي تفرض فصل الناس عن بعضهم البعض حتى يتواجهوا ويتحقق الربح، وتتطور المبادلات في هذه النقطة نجد الدولة تفرض المساواة على الناس بالقوة والقهر (و كأن السلطة يُريدها كل إنسان وفي الوقت ذاته يخونها).

فالديمقراطية تنادي بالمساواة بين الناس في مجال العمل، هذه الديمقراطية كنظام تُنشأ مجتمع بمواصفات غربية، مُجتمع مستعبد لبعضه البعض موسوم بالمساواة، هذه المساواة في حقيقتها مساواة مبتذل غبية حمقاء لا تعيش ولا تنمو ولا تستمر إلا جو التلقين الإديولوجي الممارس من النظام التوتاليتاري ( Claude Polin et Claude Rousseau 1981, 218).

فالمساواة هنا تصبح هاجس عند الإنسان، لأن النظام الاقتصادي الذي ينادي بالمساواة خلق لنا مفاهيم لا علاقة لها بالمساواة كمفهوم الاستلاب (وهو أحد مكونات النظام التوتاليتاري) وكلما تطور الاقتصادي ينشأ عند الفرد شعور بالماهية الاقتصادي وهذه الأخيرة تفرز لنا مفهوم اللامساواة، ليس هذا الأخير كمفهوم وإنما كحقيقة ملموسة على أرضية الواقع

فاللامساواة تُنشأ حالة من الاستنفار والقلق في أوساط الناس، والدولة هنا لتُخَلص الإنسان من كل ريب وشك وخوف تقوم بقمع هذا الشعور (وهنا تظهر الممارسة التوتاليتارية بكل معانيها .) .

وعليه فالتوتاليتارية المشحونة بالإديولوجيا لا تسعى لتحقيق عالم أفضل، بل إلى عالم لا يشك أحد في فساده ((Claude Polin et Claude Rousseau 1981, 219.

ومن هنا ترتسم وتظهر ملامح الحكم التوتاليتاري الذي يتكفل بمهمة تحقيق هذه المساواة بنفسه، وهذه الأخيرة لن يقدر عليها أحد، لأن الناس أعداء لبعضهم البعض ( Claude Polin et Claude Rousseau 1981, 219).

لقد فسّر المعاصرون الديمقراطية تفسيرًا ماديًا، باعتباره هو الإطار الطبيعي للعلاقات البشرية المبنية على الأنانية، وعلى عارض الفكر المعاصر (العقلية المعاصرة) ونبذت فكرة السلطة الفردية واستبدلتها بالسلطة الجماعية كسلطة شرعية ووحيدة .

إن الحياة في نظر" كلود روسو" هي مجرد بحث عن اللذة، وتتجسد هذه الأخيرة في الحرية الاقتصادية، كما أن الحرية الاقتصادية ينتج عنها تصور العالم كسوق هذا ما يزرع في نفوس الناس نوع من التخوف من هذه التكتلات الاقتصادي .

إن التصور الاقتصادي يُميز خط العقلية الليبرالية الحديثة الذي يبلور هدفها كمنظمة هو تسير التبادلات، هنا يسعى الأفراد من خلالها نحو تكوين وتوسيع ثرواتهم بطريقة لا محدودة (من أجل تحقيق التي يبحثون عنها)، هنا تفقد الديمقراطية استهلاكها وخراب معالمها، لأنها من جهة تدعي إرضاء كل الحاجات المادية لكل الناس ولكن عن طريق إبطال وإلغاء علاقات التبادل، تقع هنا الديمقراطية في تناقض صريح، وهذا ما ينتج عنه ضياع الفعالية الاقتصادية ومهما تعددت أشكال ومفاهيم الديمقراطية في الحقيقة هي توليد وإعادة توليد اللامساواة (بين الناس في جميع الأصعدة سواءًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا) .

يرى "كلود روسو" أن الإنسان في بحثه الدائم عن المساواة ورغبته في الحصول عليها من خلال الديمقراطية الحديثة ما هو في الحقيقة إلا مجرد سراب نسج وحاك بنفسه خيوط التوتاليتارية .

حاول "كلود روسو" تفسير تسلسل وتغلغل الأولوية الاقتصادية في عقل وقلب ووجدان الإنسان وإرادته، ولتبّيان طغيان الاقتصاد على جوانب حياة الإنسان، إنطلق" روسو" من مجموعة من الإجابات والفرضيات المبدئية أهمها:

ربط "كلود روسو" ظهور "عفريت الاقتصاد" ( Claude Polin et Claude Rousseau 1981, 222) بتراجع الدين أو التدين أو الجانب الروحي في الإنسان، فضعف الإيمان في قلب وروح الإنسان تولدت على إثره الرغبة المادية وانفلتت من كل عائق وقيد يحدها ويكبحها (فالإنسان هنا جوف فارغ من الإيمان والأخلاق) وعليه هناك تناسب بين الجانب

الاقتصادي والديني في رأي "كلود روسو" وإذا كانت العصرنة تعني تبني الاقتصاد، وتبني الاقتصاد يعني اللاتديّن، لأن الدين هو ضابط الطاقة السلبية في الإنسان (والإيمان بالمادة أي بالاقتصاد يُولد لذة جامحة لا حدود لها)

لكن هذه الفرضية لم تكن كافية في نظر "كلود روسو"، لأن التفكير المادي الاقتصادي وُجد منذ القدم (أي في فترة ما قبل الديانة .)، لكن سلبياته لا تضاهي ولا توازي سلبيات الاقتصاد الأن .

إن التطور الاقتصادي الحقيقي في رأي "كلود روسو" عُرف في فترة ما بعد المسيحية وكأنه استعار منه القوة الروحية ومن خلال كل هذا يرفض "روسو"التفسير الديني للاقتصاد كما يرفض تصوير التوتاليتارية كما لو أنها من المعاداة للدين Contre-religion (Claude Polin et Claude Rousseau 1981, 222)، ففي رأيه أن التوتاليتارية تنشأ من تطور بعض الخصائص الكامنة في طبيعة الاقتصاد كاقتصاد وعليه فيما تكمن هذه الخصائص؟

إن المشكلة الاقتصادية في نظر "روسو" تعود إلى انعدام وفقر المحدثين ل فلسفة سياسية مُتعلق بالاقتصاد (الموازاة بين السياسة والاقتصاد)، فحب المادة في الإنسان passion matérialiste أقصى خاصية التفكير في الإنسان وهذا بدوره إنعكس على الإنتاج الفلسفي (تراجع التفكير الفلسفي والفلاسفة)(Claude Polin et Claude Rousseau 1981, 226) .

فالديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تربة خصبة لظهور التوتاليتارية وهذا ما أثبته "كلود روسو" من خلال تحليله للبعد الاقتصادي للديمقراطية والفكرة ذاتها عالجها "كلود لوفر" الذي حلل البعد السياسي للديمقراطية على ضوء التحليل الاجتماعي وعليه نطرح السؤال التالي: - كيف يستمر النظام التوتاليتاري تحت مظلة الديمقراطية في رأي "كلود لوفر" ؟

**2-1 فكرة (الديمقراطية/التوتاليتارية) عند كلود لوفورClaude Lefort:**

كلود لوفور من بين أكبر المفكرين والمهتمين بالمفاهيم السياسية (ك الحكم، السلطة الطغيان الاستبداد)، كما عالج وحلّل الظاهرة التوتاليتارية، وأقرّ بعد دراسته لها أنها تعود في أصولها وجذورها إلى الفكر الستاليني والبلشوفي، على غرار أرنت التي نسبت التوتاليتارية للنازية والاتحاد السوفياتي (مابين 1936-1953) .

يتميز النظام التوتاليتاري عند "لوفور" بخصيتين رئيستان هما:

1- التوتاليتارية كنظام يمسح كل الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع، فالسلطة تتدخل في كل العلاقات الاجتماعية وهذا بغية التقليل من فعالية الروابط الاجتماعية .

2- يُحاول النظام التوتاليتاري تحويل المجتمع إلى طبقة واحدة ذات بُعد واحد أي هدم الحيز الاجتماعي وإدماجه مع السلطة السياسية، فهي تسعى في المجتمع إلى تجسيد وتأكيد فكرة وحدته ككل لا يتجزأ، فلا وجود للحرية مهما كان نوعها خارج إطار الدولة فكل منظمة أو جمعية أو نشاطات حرفية أو مهنية خاضعة وتابعة لمشروع الدولة (Lofrt 1981, 98-99)

إن هدف التوتاليتارية هو خلق مجتمع مُوحد ومُغلق وذا نسخة واحدة يتكون من أفراد متجانسين يجمعهم القاسم المشترك وحدة الانتماء للهدف نفسه، لهم نفس الرأي والإتجاه فلا وجود ل تعدد الأراء المعبرة عن أوجه الديمقراطية وهذا من أجل المحافظة على تماسك أعضاء الجسم الاجتماعي .

حاول "لوفور" وضع مقارنة بين التوتاليتارية والدكتاتورية، ففي رأيه لا علاقة للنظام التوتاليتاري بالنظام الدكتاتوري، فالدكتاتورية لا تهدف إلى هدم أو إستعاب المجتمع وإنما تُسيطر على المجتمع (لكنها لا تقضي على الاختلاف الطبيعي الموجود في المجتمع)، على عكس التوتاليتارية تطمح إلى طمس المجتمع والقضاء على كل اختلاف بناء وايجابي في المجتمع .

الديكتاتورية من خصائصها تقبل المنافسة والتعدد ومبدأ المفارقة مثل الدين على عكس التوتاليتارية التي هي ايديولوجيا مغلقة ومغطاة بالطابع الديني الذي يُوحد المجتمع ولا تقبل أية منافسة (تعدد الأديان والطوائف ....إلخ) .

من مميزات الحكم الديكتاتوري أنه حكم الدولة ضد المجتمع، والمجتمع التوتاليتاري مقسم إلى طبقتين جهاز الدولة (الحاكم) والمحكومين (المجتمع)، وهذه نقطة اختلاف وتمايز بين النظامين (التوتاليتاري/الدكتاتوري) .

إن مشروع الحزب التوتاليتاري يتجسد في التماهي بين الدولة والمجتمع في جهاز واحد موحد يَصبُ نحو تحقيق مشروع ما قبل "الاشتراكية " في الاتحاد السوفياتي والنازية في ألمانيا .

يُؤكد "لوفور" أنه كلما توفرت هذه الخصائص المتمثلة في نظام الشعب الواحد -Peuple un والتماثل والتجانس بين الحكم والمجتمع في حيز واحد وانغلاق المجتمع والسلطة،كل هذه الخصائص تولد لنا أرضية خصبة لميلاد النظام التوتاليتاري(Lofrt 1981, 103) .

إن جوهر النظام التوتاليتاري في رأي "لوفور" هو الشخص القائد التوتاليتاري الذي يهدف نحو سيرورة وحدة النظام التوتاليتاري، فهي دائمًا تدعوا إلى وجود جبهة مقابلة لنظامه يُسميها "بالأخر" L'autre أو الأخر السيئ L'autre maléfique، فوحده النظام التوتاليتاري يتطلب في المقابل وجود عدوّ من الخارج (أي بين الشعب الواحد والأخر السيئ) هنا يقول "لوفور": "إن بنية الشعب الواحد تتطلب خلق أو إيجاد أعداء من الخارج باستمرار وهذا من أجل خلق حالة من الاستنفار في أوساط الشعب ضد العدو أو الأخر السيئ الذي يجب محاربته دائمًا "(Lofrt 1981, 176) .

إن النظام التوتاليتاري في نظر "لوفور" يتحقق بواسطة الإرهاب والإبادة وبالتالي يؤكد على استحالة استمراره لأنه هش يحمل في طياته التناقض والفساد والقضاء على شخص الإنسان الفرد لأن طموح إرادة الحزب التوتاليتاري تسعى نحو الوحدة المطلق للجسم الإنساني Corps Social، وعليه فهو يبرر كل الممارسات .

يؤسس "لوفور" تصوره للديمقراطية على ضوء فكرة التوتاليتارية انطلاقًا من تحليله للأنظمة الأوروبية - الشرقية – والاتحاد السوفياتي .

إن السلطة التوتاليتارية عند "لوفور" تتجسد في سلطة القائد التوتاليتاري، وعند موت القائد السياسي في هذه النقطة (موت الملك) تكون بمثابة أرضية خصبة لتأسيس الديمقراطية فالمكان الشاغر (مكانة الملك الممثل للسلطة المطلقة) يصبح الجميع يتناوبون ويتداولون عليه لفترة محددة تكون عن طريق الاقتراع والانتخاب (الانتخابات)، فالديمقراطية عنده هي النظام الذي يتميز بتأطير وتعميم مؤسسات الصراع داخل المجتمع .

فالسلطة على ضوء ما سبق في رأي "لوفور"هي عبارة عن مجموعة أجهزة، وضعت مؤقتًا تحت سيطرة من يحصل على أغلبية الأصوات أثناء الاقتراع هنا يقول " دومينيك كولا" Dominique cola في الديمقراطية المختلفة والخلاقة "السلطة تنبع من (مصدرها) الشعب وفي الوقت نفسه ليست سلطة أحد "(Cola 2001,, 589) ، فالديمقراطية هنا تحمل في طياتها مبدأين رئيسان متناقضان هما: - السلطة تنبع من الشعب .

- والثاني أنها ليست سلطة أحد .

فهي تعيش على ضوء هذا التناقض، فينظر للأفراد اللذين يمارسون السلطة على أنهم أفراد مثل باقي أفراد المجتمع، ولكن تحت مظلة مفهوم شرعية الحكم (الخاصة بالأفراد

اللذين يمثلون السلطة .)، يبدأ مفهوم الخصوصية بالظهور، فتتوسع وتظهر وتبرز النزعة الفردية المتمثل في مؤسسات الدولة التي يحرص فيها كل فرد على مصلحته الشخصية .

يُعرف "كلود لوفور" الديمقراطية على أنها انعكاس للإرادة الإنسانية وصفة وصبغة إنسانية للمجتمع، معناه قدرته على التشكل على حسب ما يريد، في عصر الأنوار وجد المجتمع نفسه أمام تطور علمي ومعلوماتي سمحت له بتشكيل نفسه (أي إنشاء نظام خاص به)، وهذا ما تستغله وتتبناه التوتاليتارية فيما بعد (التغير الذاتي بطريقة لا محدود للمجتمع) "لوفور" يؤكد على الديمقراطية كتصور ينتج عنه معالم ومبادئ وأهداف التوتاليتارية (أي لا يمكن تصور التوتاليتارية إلا بالنظر في الديمقراطية)، هذا راجع في نظره إلى طبيعة مفهوم الديمقراطية، بأنها نظام يتميز بخصائص وسمّات أهمها: التردد والغموض Indetérmination، وعدم إكتمال مبادئه Son inachévement، وهذه الميزات بمثابة تربة خصبة ل نمو ونشأة وتطور النظام التوتاليتاري .

إن "لوفور" يرى: الديمقراطية بأنها (إبداع)، أي قوة خلاقة قادرة على القضاء على تنين التوتاليتارية، وهذا يكون من خلال فتح مجالاً أكبر لتعبئة الأفراد، وتعيين الملابسات المتجددة في إطار الصراع ضد الظلم والاضطهاد "(Cola 2001,, 586) ، وعليه "لوفور" يعتبر أشكال المعارضة والاحتجاج ضد التوتاليتارية هما أشكال الديمقراطية، لأنهما يُولدان ويخلقان حيزًا من الديمقراطية ضمن النظام التوتاليتاري .

يُؤكد "لوفور" أن خطر وشبح التوتاليتارية ينشأ من التجربة الديمقراطية ذاتها، إن سمة الديمقراطية الحديثة تدّعي التدخل اللامحدود في كل مجالات الحياة الاجتماعية، وما فعلته التوتاليتارية هو البحث عن نقاط عجز النظام الديمقراطي في تحقيق أهدافها وطموحها .

يتقاطع "لوفور" مع "أرنت" في بعض النقاط التحليلية للنظام التوتاليتاري أهمها:

1- نظام ذات صبغة اجتماعية (يُؤسس انطلاقًا من وحدة الجسم الاجتماعي .) .

2- كيلاهما يُقّر بأنه شكل غريب لمجتمع مؤسس على رفض أسس المجتمع السياسي .

3- رفض الاعتراف بالأخر .

إنطلاقًا من هذه النقاط يعترف "لوفور" بالفضل العظيم لتحليل الأرنتي للمفهوم والتصور التوتاليتاري لكنه يُخالفها الرأي في: إدرك عمق آليات الحكم التوتاليتاري، فقانون الحركة التوتاليتارية تحصره "أرنت" فقط في مجرد تأسيس الإديولوجيا بل في رأيه يتعدى

الإديولوجيا نحو مفهوم الفعالية الرمزية للقانون الوضعي، وهنا يظهر عمق وإدراك "لوفور" لأليات الحكم التوتاليتاري .

إن النظام التوتاليتاري يعتمد على القانون الوضعي المؤسس في شقيه على ما هو شرعي وما هو غير شرعي أي يبين الفعالية الرمزية للقانون وبين الهوس الإديولوجيا، هنا تظهر عبقرية التوتاليتارية في إبداع شرعية تُذيب كل الحدود والفواصل القائمة بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي انطلاقًا من صورية القانون الوضعي عند "لوفور" كحقيقة وفساد النظام التوتاليتاري الذي يبّرر الإرهاب والبيروقراطية والعنف وصورية القضاء هنا يستشهد "لوفور" بقانون العقوبات السوفياتي الذي أصدر قائمة طويلة ومفتوحة لتأويل السلوكات المضّرة بالمجتمع تسمح لضباط الشرطة " باتهام أي إنسان بأي شيء " ولم تستنتج "أرنت " في رأي" لوفور " من قانون الحركة إلا نتيجة واحدة هي تسريع الإرهاب لم تنتبه إلى الأجهزة الأخرى التي تضمن دوام النظام المتمثل في فعالية القانون الذي يضمن اختلاف "أعداء الشعب" وفق المواصفات الموضوعية (Picojean 2005, 172) .

إن كل من "أرنت" و"لوفور" يُؤكدان على ضرورة إعادة التفكير في الوضع السياسي على خلفية التوتاليتارية .

وعليه إذا كانت الإديولوجيا هي المبدأ المحرك لإخفاء المعقولية وفعالية القانون، فإن "لوفور "يجعل من القانون الوضعي كأساس رئيس وأداة أولى في الأنظمة التوتاليتارية القادرة على توهم وخلق المغالطات والتجاوزات غير الاجتماعية وغير الأخلاقية على أنها اجتماعية .

إن كل من "إيف كوسي" Yves Cusser، و"جان بيكو" Jean Pico إستدل على كل من "لوفور" و"أرنت" في تحذيرهم من التنامي والتطور العشوائي للمجتمعات المعاصرة تحت مضلة الديمقراطية (الخالقة للنظام التوتاليتاري) (Picojean 2005, 171-272)

## 2 - علاقة الإقتصاد بالتوتاليتارية والديمقراطية

### 2-1 -علاقة الديمقرطية بالتوتاليتارية عند كلود بولان (Claude Polin):

أدخل هنا ميعتقد "بولان" أن كل المجتمعات الصناعية تحمل في طياتها خطر التحول إلى التوتاليتارية لأن المجتمع ينشأ عندما يترسخ في أذهانهم فكرة العيش مجتمعين أهم من تواجدهم منفردين فالكل يمكن أن يمارس سُلطته الكلية على الفرد (أي الفرد خاضع للكل .) ومن هنا تتولد المشاعر السلبية لدى الأفراد في المجتمعات الصناعية الحديثة فالشعور

بالحاجة إلى وجود الأخرين ينتزع من الإنسان كرامته ومروءته وعزة نفسه شيئًا فشيئًا (الفرد يفقد ذاته في إطار الجماعة والمجتمع ككل .)، فالفرد في المجتمع الصناعي يفقد كل حقوقه وشرعيته إلا في حالة وجود دور يُخوله له المجتمع، ففي هذه المجتمعات يُنظر بنظر سلبية لكل ما هو فردي (ينتزع الفرد من المجموع)، فهم لا يؤيدون الملكية الفردية لأنها تحرر الفرد من قبضة أمثاله .

إن المجتمعات الصناعية في نظر "بولان" تسعى لأن تجعل حياة الأفراد أكثر اجتماعية فلا حقوق للفرد إلا فيما يراه ويُريده منه الكل المتجسد في المجتمع، فالجسم الاجتماعي هو الذي يمنح ويعطي للفرد الوجود والكينونة، فالمجتمع يُحرك أفعال الفرد ويحدد له الأهداف وهذا وفق ما يتلائم ويطابق موصفات المجتمع التوتاليتاري .

هنا يقول: " إذا أردنا فهم التوتاليتارية ربما يجب فهم المجتمعات الصناعية والأنظمة الديمقراطية كنمطين قابلين للتحول إما إلى اللبيرالية أو إلى التوتاليتارية" (Clode 1982, 109)

ينتقد "كلود بولان" المجتمع الصناعي في مجموعة من النقاط أهمها:

أ- يُسخر المجتمع ككل لتطوير الحياة المادية لكل الأفراد وهذا عن طريق التنظيم المتمثل في تقسيم النشطات الاقتصادية (الأعمال والمهام في مجال الإنتاج والاستهلاك)، يخلص "بولان" هنا إلى كشف الضبابية عن تناقض خطير تعيشه هذه المجتمعات الصناعية مفاده: أن الأفراد فيه مُطالبون بالعمل والكد أكثر فأكثر من أجل الأخرين هذا من جهة، ومن جهة أخرى هم مُدعون لحب العمل والإخلاص والتفاني فيه (وهذا أساسه حب الذات وما يتولد عنها من أنانية ومصلحة ...إلخ)، وهذا يتناقض بالأساس مع حب الأخر L'autre أو الغير وهم مطالبون بالإنتاج أكثر من أجل توزيع الخيرات على الأخرين، هنا يسعى الفرد لأن يُخلص نفسه من حبال وشباك هذا المجتمع ومن تبعيته للاخرين وتتحول المعادلة تبعيته للأخرين إلى تبعية الأخرين له، هذا الطموح يولد في نفس كل فرد من الأفراد نوع من الانتهازية، أي يسعى الكل لأن ينتزع نفسه من هذه المساواة الوهمية الموجودة في المجتمع المبني على اعتماد الكل على الكل .

إن المجتمع التوتاليتاري في رأي "بولان" هو مجتمع يُجسد ذاته ممثلاً في مجموع أفراد وهذا المجموع هو أهم وأعلى من كل فرد منعزل، إن المجتمع يمارس سلطته الكلية على هذا

الأخير في حرمانه من حقه في أي معارضة وتُهيمن عليه كليًا، مما يُولد في نفسه روح التبعية والخضوع الكلي والمطلق للمجتمع .(Clode 1982, 116)

يقترح "بولان" مجموعة من التحليلات والفرضيات يبيّن من خلالها كيفية تحول المجتمع الصناعي إلى مجتمع يحكمه النظام التوتاليتاري .

1- إن العامل الرئيس في رأي "بولان" لظهور التوتاليتارية يعود إلى نقطة أساسية وجوهرية وهي: أ- انتصار الحقد والكره في قلب كل فرد من أفراد المجتمع الصناعي إزاء الاخرين، ويكون هذا عن طريق العامل المحفز للتوتاليتارية في ذات كل فرد، فالفرد في المجتمع الصناعي يحس ويشعر بانقياده للعامة أي للكل، فالكل يملك أمره (والكل هو الذي يعطي للفرد الحق والشرعية فغير الكل لا وجود للفرد)، وحتى إذا أراد أن ينفصل عن المجموع أو يصبح في القمة فعليه بمنافسة الاخرين، والكل أيضًا لديه نفس الرغبة هنا يتحقق المبدأ الرئيس للنظام التوتاليتاري فكل من يعترض رغبتي فهو عدوي (Clode 1982, 117)

ب- العدوانية التي تنشأ من التوتاليتارية، تكمن في صفة المطلق الذي يَكسو مفهوم العدوانية، فالرغبات تصبح لا محدودة في نفس الوقت مشروعة، فكل فرد له الحق في أن يفعل ما يشاء دون وجود ضوابط تكبح الشر والعدوانية والسيطرة ضد الأخر، واللذين يُريدون الحد من إرادتهم هم بالضرورة أعداء له، وعليه فالتوتاليتارية ببساطة هي كل الصور الممكنة لعجرفة وغطرسة وانحطاط الإنسان وخروجه عن إنسانية (Clode 1982, 118)

ت- بالإضافة إلى وجود علاقة وثيقة وقوية تجمع بين تطور التوتاليتارية وتحول رغبة الإنسان نحو المطلق واللامحدود وإرضاء رغباته وأهوائه وغرائزه (الأنانية والتسلط والطغيان...إلخ).

يرى "بولان" هناك تزامن وتقاطع وتناسب طردي في المجتمع الصناعي وظهور النظام التوتاليتارية بالموازاة مع ظهور فلسفة اقتصادية تتمحور في تعريفها للإنسان بأنه "حيوان اقتصادي"، وعليه هنا يكمن تعريف التوتاليتارية وحصرها في الجانب الاقتصادي على الجوانب الحياتية الأخرى(الأسرة، الدين، الصداقة، القراءة والرياضة ...إلخ)

ليصبح فاعلاً اقتصاديًا بامتيازه، وهذا يخلق اللاتوازن في المجتمع المدني (فيصبح المجتمع المدني مختل)، ويتولد على إثر كل هذا مُجتمع ذا بعد واحد Unidimensionnelle

**2-2- استمرار التوتاليتارية في رأي كل هربت ماركيوزوتروكفيل**

**رأي ك** نفس الأفكار نجدها عند " هربت ماركيوز" Herbet Marcuse العالم الاجتماعي الألماني الأمريكي في كتابه " الإنسان ذو البعد الواحد" L'homme Unidimensionnel تكلم "ماركيوز" في هذا الكتاب عن الظاهرة التوتاليتارية في المجتمعات المتقدمة صناعيًا بحيث تسعى أجهزتها الاقتصادية والتكنولوجية للتدخل والتحكم في حياة الإنسان وفي كل النشاطات، وحتى في أمنيات الإنسان "إن أجهزة الإنتاج في هذا المجتمع تميل إلى التحول نحو التوتاليتارية، من حيث أنها تحدد الأنشطة والسلوكات التي يتطلبها الوضع الاجتماعي كما تحدد الأمنيات والحاجات الفردية "(Marcuse 1968, 21) .

إن الدولة التوتاليتارية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق مطامحها ومُتطلباته السياسية المتمحور في الدفاع عن حدودها والتوسع كمشروع، كما تسعى إلى تكوين عالم مغلق يعتمد على النشاط الاقتصادي المتميز بالصرامة والشمولية كما يُحرك الأفراد ويُخضعهم لقواعده ومنطقه " الشاذ"، وبالتالي يُحول الإنسان المتعدد الأبعاد بطبعه، نحو إنسان اقتصادي جديد ذو بعد واحد منحصر في زاوية (منتج- مستهلك) Producteur- Consommateur .

يرى "ماركيوز" صفة الإغلاق والانغلاق على الإنسان المعاصر ذو البعد الواحد في المجتمعات الصناعية نتيجة قهر خارجي وارد ومنصب على الأفراد، فالمجتمع يفرض أهدافه وقواعده، في المقابل الأفراد يفقدون شيئًا فشيئًا الإحساس بالطابع الإلزامي لعالمهم الذي يكبت الاستجابة للمطالب الحيوية، ويحرر المطالب الثانوية، فالمجتمع هو الذي يحرر الأهداف عن طريق وسائل الإعلام والاتصال (Marcuse 1968, 21-22) .

إن الحكومات في الدولة الليبرالية تعتمد سياسة اقتصادية، جوهرها هو الرغبة الملحة في زيادة الإنتاج، فنظرتها مادية للإنسان، فهي تُسخر حياة الإنسان (الناس) كما تُسخر الألات (النظرة الألية للإنسان) وتفرض رقابة اقتصادية مشابهة تمامًا للرقابة السياسية الموجودة في الأنظمة التوتاليتارية كما حلّ التجنيد الإعلامي محل الدعاية السياسية، كما سعت هذه الدول إلى طمس الشخصية الفردية وهذا بتوحيد الأذواق والمشاعر والعادات وحتى نمط وعادة الاستهلاك وعليه " فالهدف لم يتغير من جوهر التوتاليتارية إلى الديمقراطي المعاصر، هو دائمًا نفس المسعى نحو توحيد المجموع الواحد" (Debenoist , Paris , 138)

إن داء التوتاليتارية في نظر المفكرين المعاصرين أمثال: "لوفور" و"بولان" و"كلود روسو" وصولاً إلى "ماركيوز" اكتسح الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، لأنها لم تسلم من شوائب التوتاليتارية سواءً أكان بالتركيز الصناعي التكنولوجي أو التركيز السياسي الاجتماعي (فهي لم تكن محصنة ضد التوتاليتارية .) .

لم ينتقد الديمقراطية قبل ظهور التوتاليتارية، إلى غاية الحرب العالمية الثانية خاصة عندما أقدمت الحكومات الليبرالية على تفجير مدن بسكانها (هيروشيما –نكازاكي) هذه الحادثة التاريخية ترجمت وحشية هذه الحكومات والسياسات الديمقراطية (في الدول الليبرالية).

أكد فلاسفة مدرسة "فرنكفورت" "أدورنو" و"هوركهايمر" Adorno et Horkheimer على البعد التوتاليتاري للحداثة في ممارسات الديمقراطيين على لسان " ألان دوبنوا"، بحيث اعتبروا ظهور التوتاليتارية علامة على تطرف العقل وانحرافه وفساد التفكير الحديث (فالتوتاليتارية تمثل مرحلة لاعقلانية التفكير)، بحث إنقلب مفهوم الحداثة كتفسير الغاية منه تطوير الإنسان في جميع المجالات، إلى مجرد أداة إخضاع واستعباد وقهر (فأصبح الإنسان يمثل أزمة الحداثة أو بالأحرى ضحية الحداثة) (Debenoist , Paris , 133-134) .

لقد تحدث "توكفيل" Tocqueville عن الديمقراطية كنظام في كتابه: "الديمقراطية في أمريكا Démocratie Amérique فهو يقول: « أظن أن أشكال الطغيان التي يمكن أن تهدد المجتمعات الديمقراطية في المستقبل، لا تشبه في أي حال من الأحوال أشكال الطغيان القديمة، المعاصرون لا يمكن لهم تصور ذلك باستدعاء ذكرياتهم، أنا نفسي أبحث عبثًا عن العبارات التي تترجم الفكرة، الفكرة التي تعمل في صدري، الاستبداد والطغيان ليست هي الكلمات المناسبة "(Detocqueville 1992, 145)

حاول "توكفيل " ترجمة نوع من الطغيان والإكراه خارج استعمال القوة أي إخراج الإنسان عن إنسانيته وحرمانه منها

إن أراء "توكفيل" وتحذيراته، تنبه بعض المُفكرين إلى وجود بعض الإرهاصات الأولية لبناء وظهور الفكر والنظام التوتاليتاري في بعض المجتمعات المعاصرة، وتتمثل هذه الإرهاصات في:

1- تحويل أي فكرة علمية تكنولوجية إلى واقع عملي .

2- الإهتمام بالصناعة والتركيز على الألة في المجالات العلمية والصناعية (استبدال الإنسان بالألة) بالإضافة إلى إنشاء محتكرات صناعية .

3- إنشاء مخابر وقرى صناعية .

4- بالإضافة إلى التروستات (هي اتحاد واندماج عدّة مؤسسات في شركة واحدة، ويتنوع هذا الاتحاد بين التركيزالأفقي والعمودي والمالي). (في توحيد العادات والتقاليد وتوحيد وتوجيه الذهنيات أكثر فأكثر .

وعليه "تروكفيل " يرى في هذه المجتمعات قيام شكل من الطغيان، النتائج عن فوضوية المجتمع الغارق في النزعة الفردية من جهة والثقافة العشوائية المتذرر نتيجة وسائل الإعلام وغياب القاسم المشترك بين أفراد هذا المجتمع يتوافق في رأيه مع الكتابات المعاصرة حول التوتاليتارية، مع الإتفاق حول سقوط الأنظمة التوتاليتارية، إلا أن شبح تقمص أساليب التوتاليتارية لا يزال قائمًا في الديمقراطية المعاصرة وهذا ما سوف نراه في القانون الدولي الجديد (العولمة) وهذا ما حذرت منه "أرنت" وهو استمرار أساليب التوتاليتارية مع غياب الأنظمة المماثلة لها (Detocqueville 1992, 415)

يرى "توكفيل "في الديمقراطية الليبرالية يُوجود نوع من التوتاليتارية، وهذا بالرغم من تبنيها الدفاع عن حقوق الإنسان تتضمن دائمًا إغفال حقوق البعض أو حتى الأغلبية، وحتى التعددية في حقيقتها ما هي إلا تعددية الواجهة، لأنها لا تؤمن "بتعدد القيم" التي هي أساس الديمقراطية، فالمناداة بحقوق الإنسان بوسائل عقلية دون مراعاة أهداف وغايات وأمال الأفراد المختلفة، وهنا تقع في فخ الإقصاء والاستبعاد فكل من لا تلائمه تلك الحقوق يُستبعد وبالتالي فهي لا تقبل المخالفين، وعليه في رأي "ألان دوبنوا" استبدلت الإيديولوجيات والجيوش التوتاليتارية ب السوق التكنولوجية والإعلام في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة وهنا يقول: انه مثلما إستعمل في الماضي مفهوم ضد الفاشية لتبرير الشيوعية وضد الشيوعية لتبرير النازية فاليوم أيضًا تستعمل التوتاليتارية لتبرير اللبيرالية أو خسائر السوق .

وعليه فإن مشكلة التوتاليتارية حسب "أرنت" هي مشكلة الإنسان المعاصر مشكلة حضارة، فالتوتاليتارية هي وليدة المجتمع الديمقراطي، والديمقراطية بمفهومها الحديث وليدة حضارة الغرب منذ الإصلاحات الدينية، وعليه فالتوتاليتارية لا يمكن أن تكون طفرة في هذه المجتمعات، فيبقى البحث في حضارة الغرب وإنسان الغرب هو الحل المقترح على

العموم هنا لم تبتعد" أرنت" كثيرًا عن هذه الفكرة التي سيأتي جوابها عنه عبر ثاني إصدار لها: "مسألة الإنسان المعاصر" في هذه الدراسة تلتقي "أرنت" مع الدراسات المعاصرة لها التي تراوحت بين مستجدات هذا العصر من ديمقراطية وصناعة وتكنولوجيا وفراغ روحي، هذا الفراغ الروحي تشير إليه "أرنت" لكنها لا تؤكد عليه، وإنما تؤكد من خلال كتابه "مسألة الإنسان المعاصر" على المجال السياسي فهي تريد أن تجد حلاً من خلال السياسة، لأنها الميدان الوحيد الذي يحمل إمكانية بناء ماهُدم في الإنسان أي إيجاد إنسان محض ضد طلاسم التوتاليتارية وسمومها (Arendt، 2002)

**خاتمة:**

وفي الأخير، إن موضوع السلطة الشمولية والأنظمة الشمولية الذي دمر العالم والإنسان، مازالت أهدافه مستمرة في الأنظمة المعاصرة لكن بصورة مستترة فالأنظمة الشمولية التي دمرت العالم كالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا وروسيا وهذا تحت الغطاء الاقتصادي الجديد بمفهوم العولمة في شقها الديمقراطي الليبرالي .

-إن سلطة التكنولوجيا أخذت أهمية وحيز كبير في حياة الإنسان في المقابل جردت الإنسان من إنسانيته، وهذا بتراجع القيم الإنسانية أو مكانة الإنسان في مقابل تطور التقنية .

- فالسلطة الاقتصادية التي تتحول إلى السلطة التوتاليتارية نتيجةالمنافسة الاقتصادية بين الأفراد والمؤسسات وحتى بين الدول تعتمد على مفهوم انتزاع الاعتراف من الأخر وهذا بإلغاء الأخر والتغلب عليه في المجال الاقتصادي (بأنانية المنافس ...الخ.) وهنا تظهر وتنشط بذور التوتاليتارية من جديد في الجانب الاقتصادي .

إن العنصر المثالي للحكم التوتاليتاري لا يتمثل في النازي المقتنع ولا الشيوعي الملتزم ولكنه الإنسان الذي يعتبر الفرق بين الواقع والخيال والتميز بين الصحيح والخطأ لم يعودا موجودين، فقدان القدرة على التميز (عنصر رئيس لظهور وانتشار النظام التوتاليتاري)، لا يكون بالضرورة إنسان غبي أو له مستوى من التعليم والمعرفة، بل بالعكس يكون فاقدًا للقدرة على التفكير، وهذا ما ينتج عن التراكم الهائل للعلم والمعرفة والتكنولوجيا بحيث قدرة الإستعاب تكون غير موجودة ويصبح الإنسان مستهلك للتكنولوجيا فقط (هنا يفقد القدرة على التفكير والتميز.)

## قائمة المراجع والمصادر:


1- Alain Debenoist,1998 , Economisme et Nazisme , Ed: du Labyrinthe , Paris

2- Alexis Detocqueville ,1992 ,De la démocratie en Amérique , eneg édition , Alger

3- Claude Lofrt ,1981 ,L'invention Démocratique , Librairie Arthéme Fayard

4- Claude Polin et Claude Rousseau ,, 1981Les illusions de l'occident , Edition Albin Michel , Paris

5- Cola Dominique ,1979 ,Dictionnaire de la pensée politique , Edition Larousse , Paris

6- Dominique Cola ,2001 ,«Lefort claude –Sondictionnaire des oeuvres politique » , Presse Universitaire de France

7- Emilio Gentile ,2005Les Religions de la politique ,le seuil,paris

8- Hannah Arendt ,1974 ,Vie Politique , Traduit par Barbara Cassim et Aléas , Gallimard , Paris

9- Herbert Marcuse,1968 ,L'homme Unidimensionnel , Ed: De minuit , Paris

10- Rimone Arone ,1965 ,Démocratie et totalitarisme, folio essais.gallimard,paris

11- Yves Cusset Picojean,2005 ,Philosophie politique pour notre temps , Ed: Odile Jakab , Paris